وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الادارية
قسم ادارة الاعمال

المرحلة : الثالثة
المـــادة : الإدارة المالية
التدريسي : د. ليث علي مطر
التأريـــخ : 2024/10/2

المحاضرة الثالثة

أشكال منشآت الأعمال والبيئة الضريبية

Forms of Business Firms and The Tax Environment

القرارات المالية لا توجد في فراغ فمنشآت الاعمال تعمل في بيئة معقدة قانونية، سياسية اقتصادية، والقوى المالية التي تؤثر في قراراتها. لهذا فأن هدف المدير المالي في تعظيم ثروة المساهمين يتأثر ويتقيد بالبيئة التي تعمل فيها المنشأة. والعاملين الاكثر اهمية للبيئة التي تعمل فيها المنشأة هما : **الاشكال القانونية للشركات والضرائب**.

اولاً : الاشكال القانونية للشركاتLegal Forms of Business

يؤثر الشكل القانوني للشركة في قدرتها في الحصول على الأموال. وكذلك القدرات الضريبية والشخصية للمالكين والاشكال الرئيسة للشركات ثلاث هي :

الشركة الفردية، وشركة التضامن والشركة المساهمة وأن الادارة المالية التي يتناولها هذا المؤلف هي في الشركات المساهمة، ولكن المبادئ المالية العامة كذلك قابلة للتطبيق على المنشآت الأخرى.

أ. الشركة الفردية Sole Pro Proctorship

الشركة الفردية تعود لملكية فرد واحد يكون مسؤولا عن جميع نواحي الشركة، فهو الذي يملك مجمل موجودات الشركة ويكون مسؤولا عن جميع التزاماتها. وغالبا ما يقوم بإدارتها بنفسه. والشركات الفردية عموماً هي منشآت اعمال صغيرة شائعة في اغلب القطاعات الاقتصادية تجارية صناعية خدمات وأكثر منشآت الاعمال هي منشآت فردية.

مزايا Advantages المنشأة الفردية هي سهولة تأسيسها حيث كل ما تتطلبه هو عقد تأسيس رسمي Formal charter وقليلة التكاليف . عند والاحلال وتكون ادارتها بالكامل تحت سيطرة المالك. كما انها لا تخضع الا لقليل من الزمن الانظمة الحكومية، ولا تخضع الى ضريبة دخل الشركات ولكن جميع أرباحها تخضع لضريبة الدخل الشخصية، ومن ثم فأنها توفر ميزة الوفر الضريبي للمالك عندما يكون دخله يخضع لنسب ضريبة أقل من نسبة الضريبة على دخل الشركات.

أما مأخذ أو عيوب الشركة الفردية Disadvantages ان رأسمالها محدد بالقدرات المالية للمالك، ويتحمل المالك مسؤولية مالية غير محددة،، أي أن جميع ممتلكاته الشخصية ورأس المال المستثمر بالشركة وكذلك الارباح الناتجة تكون بمثابة الضمان لديون الشركة. وكذلك فأن استمرارية هذه الشركة مرتبطة بحياة المالك الذي انشاها حيث أن وجودها ينتهي قانوناً بوفاة

صاحبها، ولكن كثير من المنشآت الفردية تحولت فيما بعد إلى شركات مساهمة بعد أن نمت وتوسعت.

ب. شركة التضامنPartnership

تنشأ شركة التضامن بموجب اجراء قانوني Legal Arrangement بين أثنين أو أكثر من المالكين، وهذا الاجراء هو أتفاق أو عقد مكتوب ومسجل في الدائرة الحكومية المختصة والشكل الشائع لشركات التضامن هي شركات مهنية مثل شركات المحاسبة، والمحاماة والاستشارات، والعيادات الطبية. تمتاز شركة التضامن بسهولة تأسيسها وخضوعها لعدد قليل من الانظمة الحكومية، وإمكانية الحصول على رأسمال أضافي، أذ أن وجود شريكين أو أكثر يوفر للشركة رأس مال أكبر ومصادر أخرى فنية وإدارية، والميزة الأخرى هي الميزة الضريبية، حيث أن أرباح هذه الشركة ايضاً تخضع لنظام ضريبة الدخل الشخصية، فكل شريك يضيف مقدار حصته من ارباح الشركة الى دخله الآخر قبل حساب الضريبة الشخصية المترتبة عليه، حتى ولو لم توزع الارباح للشركاء.

أما عيوب هذه الشركة فهي :

- التعقيدات التي توجد في معظم عقود شركات التضامن منها أن الشركاء لا يستطيعون بيع حصصهم في الشركة الى شخص آخر ما لم يوافق جميع الشركاء على قبول هذا الشخص كشريك جديد وأن مجرد دخول شريك جديد يؤدي الى حل الشركة الموجودة قانوناً والى أنشاء شركة جديدة وكذلك فأن انسحاب أو وفاة أي واحد من الشركاء يؤدي الى انحلال الشركة قانونا" ولكن هذا لا يعني بأن الشركة تتوقف عن أعمالها، فالشركة تستمر كشركة جديدة (قانونا) أذا أشترى الشركاء الباقون حصة الشريك المنسحب أو المتوفي. ومن أجل ان تتجنب الشركة مشاكل مالية عند وفاة أحد الشركاء، فقد أصبح من العرف أن يشتري كل شريك بوليصة تأمين على الحياة وأن يضع على هذه البوليصة أسماء الشركاء الآخرين كمنتفعين فاذا توفي أحد الشركاء، فأن الشركاء الباقون يشترون حصة المتوفي من ورثته بالمبلغ الذي تدفعه شركة التأمين.
- ومن العيوب الاخرى للشركة هي عدم استمراريتها وصعوبة نقل الملكية ومسؤولية جميع الشركاء المالية غير المحدودة فالشركاء مسؤولون بجميع ممتلكاتهم الشخصية بالإضافة الى رؤوس أموالهم المستثمرة في الشركة. وكذلك فأن الشركاء مسؤولون عن ديون الشركة فرديا" وجماعياً". وهذا يعني بأن دائني الشركة يستطيعون تحصيل الديون من أي واحد من الشركاء أو من جميعهم.

ج. الشركة المساهمةCorporation

أو الشركة المساهمة هي كيان قانوني منفصل تؤسس "وفقاً للقانون، فهي كيان معنوي أو شخصية معنوية منفصلة عن شخصيات مساهميها و مجلس ادارتها. وهذا الكيان القانوني له الحق في امتلاك الموجودات اقتراض الأموال والانشغال ، وبدون تدخل مباشر من المالكين. حيث أن اغلب الشركات بمختلف النشاطات المساهمة الكبيرة لا تدار من قبل المساهمين. والشركات المساهمة هي الشكل المسيطر أو المهيمن على منشآت الاعمال في الاقتصادات الكبيرة، ويتبين حجم موجوداتها أو حجم مبيعاتها..

تمتاز الشركة المساهمة بالآتي :

- أن حياتها غير محددة وتستمر في البقاء زمنا طويلا ولا تنتهي بوفاة مؤسسيها أو مدراءها.
- أن مسؤولية المالكين محدودة، فمسؤوليتهم عن ديون الشركة محدودة بمقدار استثماراتهم في الشركة فقط ولا تمتد هذه المسؤولية إلى ممتلكاتهم الشخصية.
- سهولة انتقال الملكية، فحملة اسهم الشركة يستطيعون بسهولة نقل ملكية هذه الاسهم عن طريق بيعها أو التنازل عنها.

عيوب الشركة المساهمة:

- إن تأسيس وانشاء شركة مساهمة يتطلب أتباع أنظمة وخطوات معقدة. تبدأ الخطوة الأولى في أنشاء الشركة بوضع مشروع التأسيس وهذا المشروع يتضمن المعلومات : اسم الشركة المقترحة، الأهداف، مقدار رأس. المال، عدد المدراء.
- ثم يقدم هذا المشروع الى الدائرة الحكومية المختصة للحصول على الموافقة. فاذا تمت موافقة الدائرة على هذا المشروع، فأن الشركة تنشأ رسميا" وبشكل قانوني وأن المشروع يصبح لديه إجازة أو تصريح لتأسيس الشركة.
- ارتفاع تكاليف التأسيس، والوقت الطويل الذي تستنفذه . اجراءات التأسيس،
- تخضع الى ضريبة دخل مزدوجة حيث ان الشركة المساهمة تدفع ضريبة على دخلها الذي تحققه قبل توزيعه الى المساهمين، وفيما بعد فأن المقسوم الذي توزعه على المساهمين "ايضا الى ضريبة الدخل الشخصية.

"تخضع عمليات الشركة لنظامين : عقد تأسيس الشركةCharter ، والنظام الداخلي Bylaws ولذا فأن الشركة تخضع لقانون الشركات العام ونظام الشركة الخاص. وكذلك فأن الشركة تخضع للنظام الداخلي الموضوع من قبل المؤسسين. وهذا النظام يتضمن القواعد المتعلقة بالتنظيم الاداري في داخل الشركة."

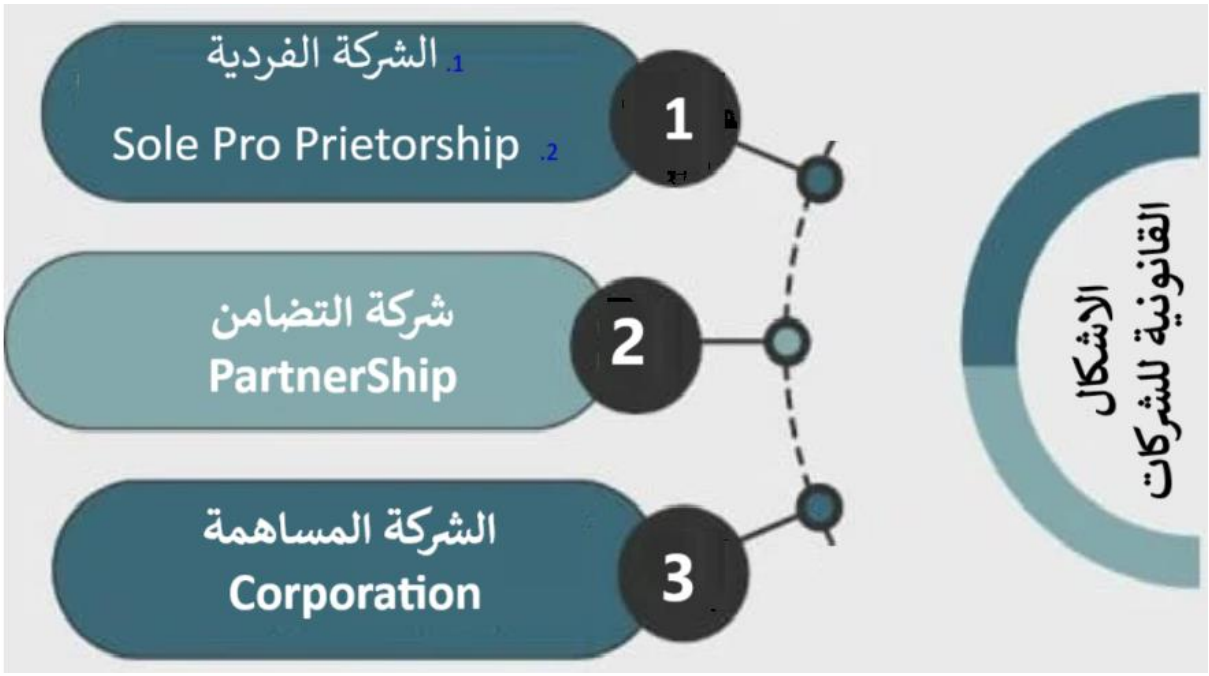

ثانيا : البيئة الضريبيةTaxes Environment

يتضمن فرض الضرائب تحويلا إجبارياً لمبلغ معين من الدخل المتحقق لدى منشآت الأعمال أو الافراد الى الحكومة. ويعتبر فرض الضرائب أحدى الوسائل الاساسية التي تلجأ اليها الحكومة لتمويل نفقاتها وتعتمد حكومات عديدة من دول العالم على الضرائب باعتبارها مصدراً رئيسياً هاماً من مصادر دخلها. وتأخذ الضرائب عادة أنواعاً" وأشكالاً عديدة ، مثل ضريبة الدخل الشخصي ، والضريبة على الثروة ، والضريبة على دخل شركات الاعمال وغيرها. لهذا يتوجب على المدير المالي ان يتفهم ويكون ملما" بالقضايا الضريبية لأن اغلب القرارات المالية تكون متضمنه ضمنيا مسألة الضرائب. وأن موضوع الضرائب من الصعوبة بمكان لأن القواعد الضريبية معقدة وتتغير باستمرار وهناك انواع متعددة من الضرائب والقواعد الضريبية تتنوع وتختلف اعتمادا على شكل المنشاة.

سوف يتحدد تناول الضريبة هنا على معالجة ضريبة الدخل في المساهمة بالدرجة الاساس وتأثيرها على القرارات المالية لهذه الشركات. فالقرارات التي تتضمن الاختيار بين شراء الاصول أو استئجارها ، التمويل باصدر أسهم عادية أو سندات المديونية، أو بين تنفيذ مشروع من عدم الاقدام عليه ،الاندماج بمنشأة أخرى من عدمه كل هذه القرارات وما يشابهها تتأثر الى حد كبير بنصوص أنظمة ضريبة الدخل المفروضة. ويرجع السبب في ذلك الى أن مقدار الضريبة الناشئ عن هذه الانظمة يؤثر على حجم دخل (ارباح) المنشأة الممكن استخدامه ومن ثم في قيمة المنشاة.

تعامل أرباح (دخل) الشركة الفردية وشركة التضامن في بعض الدول كدخل شخصي، وتخضع لنظام ضريبة الدخل الفردي ، بينما تخضع أرباح الشركات المساهمة لنظام خاص بها يسمى نظام الضرائب على دخل ارباح الشركات المساهمة، وطالما أن الادارة المالية هي في المساهمة، لذا سوف يتم تناول ضريبة دخلها بالتفصيل.

الضريبة على دخل الشركات المساهمةCorporation Income Tax

1. الضريبة على الدخل الاعتياديOrdinary Taxable Income

تفرض هذه الضريبة على صافي دخل الشركات المساهمة. وهي عادة ضريبة تصاعدية، بمعنى انه كلما ارتفع مقدار الدخل الخاضع للضريبة كلما ازدادت نسبة الضريبة المفروضة عليه. وقانون الضرائب لبعض الدول يحدد الشرائح الضريبية للدخل Brackets ، ويحدد لكل شريحة نسبة ضريبة الى أن يصل الى مقدار محدد من الدخل الخاضع للضريبة يحدد عنده حد أعلى لنسبة الضريبة وهذا الحد الأعلى يسمى نسبة الضريبة الثابتة Flat Tax Rate و التي هي بنفس الوقت تعبر عن معدل نسبة الضريبة Average tax Rate ، ويحسب هذا المعدل من قسمة مجموع الضرائب المتحققة على الدخل الذي تحققت عنه تلك الضرائب. معدل نسبة الضريبة نفسه نسبة الضريبة الحدية Marginal Tax Rate أيضاً" والذي هو نسبة الضريبة لكل زيادة لاحقة للدخل الخاضع للضريبة. وتستخدم نسبة الضريبة الحدية في القرارات المالية لأن الشركة تهتم بالأثر الضريبي لدخلها الاضافي أو نفقاتها الاضافية الناجمة عن قراراتها. ويبين الجدول (2 - 1) شرائح الدخل الخاضع للضريبة للشركة المساهمة محدداً" بستة شرائح ضريبية.

الجدول (2 - 1)

نسبة الضريبة على دخل الشركة المساهمة

الدخل الخاضع للضريبة (دينار)	نسبة الضريبة الحدية %
50.000 فأقل	15%
ما يزيد عن 50.000 – 75.000	20%
ما يزيد على 75.000– 150.000	25%
ما يزيد على 150.000 – 300.000	30%
ما يزيد على 300.000– 335000	35%
ما يزيد على 335000	40% (معدل ثابت)

يتبين من الجدول أن نسبة الضريبة الاضافية على الدخل تزداد بنسبة 5% لكل شريحة ضريبية إضافية إلى أن يصل الدخل 335000 دينار عند ذلك يتحدد معدل ثابت لنسبة الضريبة هو 40% وهو نفسه معدل نسبة الضريبة وبنفس الوقت يكون نسبة الضريبة الحدية، أي أنه كل زيادة على الدخل الخاضع للضريبة والمساوي الى 335000 دينار تفرض عليها ضريبة بنسبة 40% .

بعد هذا التحديد الواضح لأساس احتساب الضريبة على دخل الشركات المساهمة، فأن الامر يتوجب احتساب أو تحديد دخل الشركات المساهمة الخاضع للضريبة المتمثل بأجمالي الدخل الاعتيادي الناجم عن النشاط التشغيلية للشركة مطروحا منه النفقات التشغيلية، ومضافا اليه أية دخل آخر أضافي. وفيما يأتي أيجازا" وافيا" بكيفية احتساب صافي دخل الشركة الخاضع للضريبة.

(اولا) – إجمالي الدخل الاعتيادي : Ordinary Gross Income

وهو الدخل المتمثل بالإيرادات التشغيلية للشركة (ايرادات المبيعات) مطروحا" منها النفقات التشغيلية ، والدخل الآخر Other Income وهو الدخل المتمثل بالدخل المكتسب Earned Incomeمن دخل الفوائد interest Income ودخل مقسوم الأرباحDividend Income.

فالدخل المكتسب من الفوائد يخضع بمجمله الى قانون ضريبة دخل الشركات المساهمة وتفرض عليه ضريبة بنسبة الضريبة الحدية لدخل الشركة وعليه فهو يضاف بالكامل الى صافي الدخل التشغيلي وتفرض عليه الضريبة. أما الدخل المكتسب من مقسوم الارباح فأنه يخضع في بعض الدول لإعفاء ضريبي يصل الى 80% أي ان النسبة المتبقية منه تمثل 20% هي التي تخضع لضريبة دخل الشركات المساهمة وتفرض عليها ضريبة بنسبة الضريبة الحدية .

(ثانيا) : النفقات المطروحة: Deductible Expenses

وهي نفقات أما ان تكون نقدية cash أو غير نقدية Noncash ناجمة عن توليد الدخل. فالنفقات النقدية تطرح من الايرادات التشغيلية لأغراض الضريبة وهي تمثل انفاق فعلي للنقد وتشمل هذه النفقات كلفة البضاعة المباعة، ونفقات البيع والادارة العامة والايجارات والتأمين والفوائد المدفوعة ، فالفوائد المدفوعة تطرح من الدخل الاعتيادي الخاضع للضريبة، أما مقسوم الارباح المدفوع فانه لا يطرح لأغراض الضريبة. ولهذا فأن الفوائد تحسم من الدخل قبل خضوعه للضريبة بينما مقسوم الارباح يدفع بعدما تفرض الضريبة على الدخل. ولهذا فأن النظام الضريبي يشجع التمويل بالدين على التمويل الممتلك. اما النفقات غير النقدية فهي تطرح من الايرادات التشغيلية للشركة لأغراض الضريبة ولكنها لا تمثل انفاق حقيقي أو فعلي للنقد.

مثال 2-1 حققت شركة الأمل صافي دخل خاضع للضريبة مقداره 90000 دينار لسنة 1998 المطلوب : استخدام البيانات في الجدول 2 - 1 لحساب مقدار الضريبة على دخل الشركة ومعدل نسبة الضريبة.

الحل:

1مقدار الضريبة المستحقة - 15% × 50000+ 20%× 25000 +25%×15000=

16250 =3750 +5000+7500

2. معدل نسبة الضريبة = 1625000/ 90000= 18%

مثال 2-2 احققت شركة الجمال صافي دخل تشغيلي مقداره 400000 دينار لسنة 1999

ب. حصلت الشركة على دخل مكتسب من الفوائد مقداره 100000 دينار لنفس السنة.

ج . حصلت الشركة على دخل مكتسب من مقسوم الأرباح مقداره 100000دينار النفس السنة. وأن دخل المقسوم يخضع لإعفاء ضريبي مقداره 80%.

المطلوب:

1. **حساب الضريبة على كل من الدخل التشغيلي للشركة، الدخل المكتسب من الفوائد، الدخل المكتسب من مقسوم الارباح.**
2. **حساب مجموع الضريبة المستحقة على الشركة.**
3. **حساب معدل نسبة الضريبة والضريبة الحدية للشركة.**
4. **حساب صافي الدخل القابل للتوزيع. علما أن الشركة توزع مقسوم بنسبة 40% من صافي دخلها. حدد مقدار مقسوم الارباح ومقدار الارباح المحتجزة.**

الحل :

طالما أن الدخل التشغيلي يزيد عن 335.000 أذن نسبة الضريبة هي 40% .

1. مقدار الضريبة المستحقة على الدخل التشغيلي

40% × 400000 = 160000 دينار .

- **.مقدار الضريبة المستحقة على الدخل المكتسب من الفوائد**

  40% × 100000 = 40000
- **مقدار الضريبة المستحقة على الدخل المكتسب من مقسوم الارباح**

  الدخل المكتسب x (1- نسبة الاعفاء الضريبي) × نسبة الضريبة الحدية

  100000 × (1-.0.80) = 100000×20%×40% =8000 دينار.

2. مجموع الضريبة المستحقة = 160000+40000+8000= 208000

3.أ. معدل نسبة الضريبة = مقدار الضريبة المتحققة / مجموع الدخل الخاضع للضريبة = 208000 / 52000 = 40%

ب. نسبة الضريبة الحدية =40%

4. صافي الدخل القابل للتوزيع = أجمالي الدخل الاعتيادي قبل الضريبة - مقدار الضريبة

=600000 - 208000 = 392000 دينار

أ. مقسوم الارباح

392000 × 40% = 156800 دينار

ب. الارباح المحتجزة

392000 × 60% = 235200 دينار